Route Educational & Social Science Journal

Volume 6(3) ; February 2019

Artical History

Received/ Geliş	Accepted/ Kabul	Available Online/yayınlanma
7.11.2018	14.2.2019	15.2.2019

الفكر التنموي للدولة الجزائرية في تحقيق التنمية المستدامة

The developmental thought of the Algerian state in achievingsustainabledevelopment

الباحثة /بغاوي ملوكة

جامعة الدكتور مولاي الطاهر –سعيدة– الجزائر

كلية الحقوق والعلوم السياسية

Researcher / Beghaoui Melouka

University Of D. Moulay Taher saida Algeria

Faculty of law And Political Science

ملخص

حضت قضية التنمية المستدامة مكانة هامة في الجزائر، يبرز دلك من خلال كل المجهودات و الاصلاحات الاقتصادية و التشريعية و المؤسساتية التي قامت بها الجزائر ، من اجل مواجهة مختلف التحديات و العراقيل في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

من خلال هده الدراسة ، تم تسليط الضوء على مختلف الإجراءات و السياسات التي اتخذتها الجزائر على غرار باقي دول العالم المتقدمة و النامية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة ، و أهم البرامج و الانجازات و الانجازات في هدا المجال بالإضافة إلى التطلعات و الافاق التي تصبو اليها .

الكلمات المفتاحية: التنمية، التنمية المستدامة ، الإنعاش الاقتصادي ,تنمية اقتصادية، التخطيط.

Abstract

Sustainable developments one of the Most important Fields in Algeria it highlights all the to economic legislative and institutional reforms undertaken by Algeria to tackle the challenges and obstacles achieving sustainable development

This article aims to underline all efforts given by Algeria that includes actions and politics like it's the case of deferent developed and developing countries in the world to achieve sustainable development In addition especial attention is attributed to the most important development programs and accomplishments in the area Finally we present most Algerian expectations and perspectives highlighted through all programs and policies adopted to achieve sustainable development.

Keywords development, Sustainable development, economic recovery, economic development, reforms.

مدخل

لقد مر الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال الى يومنا هدا بعدة محطات هامة وفق ايديولوجيات مختلفة فالجزائر كغيرها من الدول التي تسعى جاهدة من اجل تحقيق التنمية من خلال تحقيق و تلبية كل حاجات و تطلعات الشعب الجزائري من خلال ما قامت به من اصلاحات واسعة و خلق برامج تنموية مستمرة معتبرة فقضية التنمية المستدامة من بين أولويات استراتيجية الدولة.

وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية: **هل استطاعت الجزائر ان تحقق التنمية المستدامة من خلال برامجها التنموية؟.**

تهدف هده الدراسة إلى إبراز أهم مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر وما تحقق منها على ارض الواقع من حيث المستوى المعيشي، خاصة في ظل تزايد الاهتمام بالتنمية المستدامة من طرف المجتمع الدولي، وحتى نتوصل إلى الأهداف المرجوة اعتمدنا على المنهج الوصفي من خلال وصفنا لمختلف مفاهيم التنمية المستدامة

وأبعادها وكدا المنهج التحليلي من خلال تحليل المعلومات لمختلف مخرجات الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الحكومة ومدى مساهمة هده البرامج في تحقيق المبتغى.

المحور الأول: الإطار النظري للتنمية المستدامة

1- مدلول التنمية المستدامة:

قبل التطرق إلى تعريف للتنمية المستدامة لابد من تعريف التنمية

التنمية لغويا:

تشير المعاجم العربية الى ان التنمية في اللغة تعني الزيادة في كم الاشياء او كيفها و نوعيتها,فقد قالت العرب :نما الزرع ,ونما المال, اي زاد , وقالو ايضا :نما الخضاب في اليد و الشعر ,ازداد حمرة و سوادا (ابراهيم و وآخرون، 1990، صفحة 956)، كما عرفت التنمية في اللغة بانها مأخوذة من النماء بمعنى الزيادة يقال نميا و نميا و نماءا، زاد و كثر و ربما قالو ينمو نموا و يقال :نمت الناقة اذا سمنت و في حديث معاوية :اي لبعت الهرمة من الابل و اشتريت الفتية (ابن منظور، 1990، صفحة 341)

التنمية اصطلاحا:

إن معظم علماء الاجتماع يعتبرون التنمية مجموعة من العمليات المنظمة و الهادفة لإحداث التغير الاجتماعي المقصود (ابراهيم ناصر، 1984، صفحة 156)وهي عملية تنطوي على تغيير حاسم في كل المجالات و النشاط الإنساني منها المجالات الفكرية و الروحية و التكنولوجية و الاقتصادية التي تنطوي على توظيف جهود الكل من اجل الصالح العام (فريدريك معتوق، 1998، صفحة 159) .وعملية التنمية برأي د حامد القرنشاوي تعني إحداث مجموعة من المتغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف إكساب دلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن

التحسن المتزايد في نوعيه الحياة لكل الأفراد بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية و الحاجات المتجددة لأعضائه بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة و حسن توزيع عائد ذلك الاستغلال (حامد القرنشاوي، 1978، صفحة 125)

2- التنمية المستدامة

لقد ظهر مصطلح التنمية المستدامة وأخذ اهتماما كبيرا بعد ظهور تقرير لجنة برودتلاند Brudtland الذي أعدته اللجنة العالمية للبيئة و التنمية سنة 1987حيت تمت صياغة تعريف للتنمية المستدامة على أنها: " التنمية التي تلبي الاحتياجات الحالية الراهنة دون المساس بحقوق الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتهم (الجودي, صاطوري، 2016، صفحة 299).حيث عرفها وليام ونكز هاوس مدير حماية البيئة الأمريكية على أنها تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة و دلك من منطلق ان التنمية الاقتصادية و المحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة و ليست متناقصة و بالتالي يمكن القول إن التنمية المستدامة تسعى لتحسين نوعية حياه الإنسان و لكن ليس على حساب البيئة و هي في معناها العام لا تخرج عن كونها عملية استخدام الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية (عتمان و محاجدة، 2007، صفحة 25).

من خلال ما سبق يمكن القول بان التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الاجيال الحاضرة دون المساس بقدرة المستقبل والاجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم مع مراعاة الابعاد البيئية والاجتماعية و الاقتصادية.

3– أبعاد التنمية المستدامة

يرى الكثير من الباحتين ان التنمية المستدامة تنمية ثلاثية الابعاد مترابطة و متداخلة في اطار تفاعل سيتم بالضبط و الترشيد للموارد و هي الابعاد البيئية الاقتصادية و الاجتماعية فضلا عن بعد رابع مهم و هو البعد المؤسسي.

- **البعد البيئي:**

هو الاهتمام بإدارة المصادر الطبيعية و عامل الاستشراف البيئي هو احد العوامل التي تتعارض مع التنمية المستدامة لدلك ينبغي وضع الطرائق المنهجية أمام الاستهلاك و النمو السكاني و التلوث .....أخ، أي وضع إدارة علمية للمصادر الطبيعية (زيد الدين ,سليمان مهنا، 2009، صفحة 489).

- **البعد الاجتماعي:**

هو حق الإنسان الطبيعي في العيش في بيئة نظيفة و سليمة يمارس من خلالها جميع الانشطة مع كفالة حقه في تقسيم عادل من الثروات الطبيعية و الخدمات البيئية و الاجتماعية دون التقليل من فرص الاجيال القادمة.

- **البعد الاقتصادي:**

وهو أخد المنظور الاقتصادي بعيد المدى لحل المشكلات من اجل توفير الجهد و المال و الموارد باعتبار ان البيئة هي كيان اقتصادي متكامل و قاعدة للتنمية و اي تلويث لها و استنزاف لمواردها يؤدي في النهاية الى اضعاف فرص التنمية المستقبلية لها

- **البعد المؤسسي:**

يتمثل في الإدارات والمؤسسات القادرة على تطبيق استراتيجيات مخطط التنمية المستدامة عبر برنامج مستديمة يطبقها أفراد و مؤسسات مؤهلة و عبرها ترسم و تطبق سياساتها التنموية لدلك فان رفع مستوى و نوعية حياة الأفراد و تامين حقوقهم الإنسانية و توفير الإطار الصالح لالتزامهم بواجباتهم اتجاه المجتمع و الدولة تتوقف جميعها على مدى نجاح مؤسساتها و إداراتها في أداء وظائفها (الجودي, صاطوري، 2016، صفحة 301).

المحور الثاني برامج دعم النمو الاقتصادي في الجزائر 2001/2014

1-المسار التنموي خلال التوجه الاشتراكي :

بعد الاستقلال خرجت الجزائر باقتصاد منحط غير متوازن فقد انعكس عنه وضع اجتماعي متدهور برزت عنه الآفات الاجتماعية كالفقر المرض ¨ حيث ان نسبة الامية بلغت حوالي95٪امام هده الوضعية المزرية بادرت السلطات الوطنية بإنجاز تدابير و اجراءات عاجلة تمثلت في رسم سياسات عامة محاولة من خلالها تنظيم النشاطات الاقتصادية من خلال برامج تنموية تمخضت عنها مجموعة من المخططات تؤمن بأسلوب الإنتاج الاشتراكي يحتل فيها التصنيع مكانا مركزيا من اجل بناء اقتصاد وطني قوي متوافق مع الأيدولوجية الاشتراكية هدا من اجل تحقيق أهداف التنمية المرغوبة و التي حددها الميثاق سنة 1976و الذي اعتبر التخطيط الأداة المثلى لتوجيه الاقتصاد و الوسيلة الفعالة للتوزيع العادل لثمار التنمية و تكاليفها. (زرنوخ ياسمينة، 2005-2006، صفحة 146) .

عرفت الجزائر في هده الفترة التخطيط المركزي كوسيلة للنهوض بالاقتصاد الوطني من خلال مجموعة من المخططات و هي المخطط الثلاثي 1967_ 1969و المخطط الرباعي الأول1970_1973 والمخطط الرباعي الثاني 1974_1977. (عبد اللطيف بن اشنهو، 1982، صفحة 83).

برزت نتائج ايجابية خلال تنفيد هده المخططات الا ان ضعف تنظيم التسيير قد اثر بشكل او باخر على المؤسسات الاقتصادية و كان السبب الرئيسي هو مركزية صنع القرار مما ادى الى الابتعاد عن الترشيد و الفعالية على جميع المستويات و من خلال هده النقائص تبنت الجزائر مجموعة من الاجراءات ضمن المخطط الخماسي 1980_1984 ضمن مشروع اعادة الهيكلة و قد سطر هدا المشروع مجموعة من الاهداف من بينها تعميق التطبيق الفعلي للتسيير الاشتراكي على اساس حجم المؤسسات و مستوى المركزية المطبق فيها الدي اصبح في حاجة الى توزيع الصلاحيات بين الوحدة الانتاجية و المؤسسة و الجهة الوصية. (يوسف سعدون، 2005، الصفحات 25-26).

جاء المخطط الخماسي الثاني 1985_1989 تكميلي لما جاء في المخطط الخماسي الاول من حيت التسيير و لقد حددت البرامج الاستثمارية على محورين هما الاستثمار و تثمين الطاقات الاقتصادية و التركيز على نظام اقتصادي متماسك و فعال يتمحور اساسا حول القطاع الصناعي و هدا ما حقق فكرة التوازن الجهوي و فك العزلة بين العديد من المناطق و توفير فرص العمل و القضاء على التمركز الجغرافي بتقسيم الشركات الكبرى الممركزة في منطقة معينة الى وحدات و فروع في مناطق اخرى (يوسف سعدون، 2005، الصفحات 29-30).

2- المسار التنموي خلال التوجه اللبرالي :

عرفت هذه المرحلة الممتدة من 1989 الى يومنا هدا تطورات جديدة على المستوى القانوني والاقتصادي والاجتماعي حيث اصبحت ملزمة بالتحول الى اقتصاد السوق و خوصصة مؤسساتها التي تعتبر نموذج ايجابي لنقل الملكيات هي مرحلة جديدة لكنها لم تدم طويلا بسبب ما عرفته من تجاوزات خطيرة و انزلاق لا امني مما اصطلح عليه باسم العشرية السوداء التي امتدت من 1992الى غاية 2000حيث بعد هده السنة طرحت عدة مشاريع تنموية كبرى قامت بها الدولة الجزائرية.

- **برنامج دعم الانعاش الاقتصادي :**

امتد من سنة 2001 الى غاية 2004 هو برنامج متوسط الاجل تمحور هدا البرنامج حول النشاطات الموجهة لدعم المؤسسات الانتاجية و الانشطة الزراعية مع تحسين المستوي المعيشي و تنمية الموارد البشرية، حيث ركزت جل المخططات المعتمدة في هده الفترة على القطاعات التالية:

أ- **قطاع الفلاحة:** ركزت الدولة في هدا المجال على النقاط المرتبطة بـ: (زرنوخ ياسمينة، 2005-2006، صفحة 177)

- تكثيف الانتاج الفلاحي
- اعادة تحويل انظمة الانتاج
- حماية النظام البيئي الرعوي
- مكافحة الفقر و التهميش

ب- **الصيد و الموارد المائية:** لم يحظى هدا القطاع بالعناية اللازمة رغم طول الشريط الساحلي الجزائري الدي يفوق 12000 كلم مطلة على البحر حيت خصص مبلغ مالي يقارب 10 مليار دينار جزائري و أوكلت مهمة تنفيذه الى الصندوق الوطني لدعم الصيد التقليدي و تربية المائيات.

ت- **جانب التنمية المحلية:** كان الهدف منها هو الاستجابة لحاجيات المواطنين و تحسين نوعية الاطار المعيشي حيث خصص لهدا البرنامج مبلغ مالي قارب حوالي 97 مليار دينار جزائري و قد تضمن هذا البرنامج انجاز مشاريع البنى التحتية المرتبطة بالطرق و المياه و الاتصالات و كدا انجاز مشاريع تنموية على صعيد المجموعات الاقليمية .

إن برنامج دعم الانعاش الاقتصادي الدي خصص له مبلغ 525مليار دينار جزائري وجه اساسا للعمليات و المشاريع الخاصة بدعم المؤسسات و النشاطات الانتاجية الفلاحية دعم الاصلاحات في مختلف القطاعات تعزيز الخدمات العمومية في عدة ميادين مثل الري النقل الهياكل القاعدية و تحسين الاطار المعيشي للسكان.

من اجل تغطية النقائص المسجلة في هدا البرنامج فقد حاولت الحكومة استدراك دلك في البرنامج الخماسي الموالي و المتمثل في البرنامج التكميلي لدعم الانعاش الاقتصادي.

- **البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي**

هو برنامج ممتد من سنة 2005 الى غاية 2009 حيت ان الحكومة كان همها الوحيد في هدا البرنامج هو مواصلة الجهود لإعادة بناء الاقتصاد الوطني و الانفتاح على الصعيد العالمي و من اهم المحاور التي لقت اهتمام كبير هي:

- **تحسين إطار الاستثمار و الترقية** التحضير للشراكة الفعلية مع الاتحاد الاوربي و الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة من خلال مراجعة قانون الاستثمار
- **تسوية مسالة العقار** تم استكمال عملية مسح الاراضي على المستوى الوطني و استكمال مخططات التهيئة العمرانية عبر الوطن

بالإضافة الى محاور أخرى تعرضت لها الحكومة من خلال تنفيد هدا البرنامج من بينها تثمين الثروات الوطنية و النهوض بقطاع السياحة و الصناعات التقليدية و الصيد البحري و كدا في مجال الموارد المائية و تبني سياسات طموحة لتهيئة الاقليم و التأكد من الحفاظ على البيئة (زرمان كريم، 2010، صفحة 205)

- **برنامج توطيد النمو الاقتصادي:**

امتد من سنة 2010الى غاية 2014لقد عكفت الجزائر خلال العشر سنوات التي سبقت هدا البرنامج على استعادة و تعزيز السلم و الامن و تدارك التأخر في التنمية الموروث عن ازمة اقتصادية و مالية و امنية حيث كان يهدف هدا البرنامج الى تحقيق قفزة نوعية في كافة المجالات و قد خصص هدا البرنامج لتوظيف النشأة القاعدية التي تحققت في البرامج السابقة و استعمالها في خلق الثروة و منه خلق مناصب شغل لتحسين المستوى المعيشي للفرد كما قد شمل هدا البرنامج على استكمال المشاريع الكبرى الجارية و التي تم الانطلاق فيها في البرنامج التكميلي فقد خصص21214 مليار دينار جزائري اي ما يعادل 286مليار دولار و الدي ارتكز على قطاعات السكة الحديدية و الطرق و المياه و كدا اطلاق المشاريع الجديدة و قد خصص مبلغ 11500مليار دينار اي ما يعادل 156مليار دولار وهو مبلغ ضخم كان يهدف الى تحسين اداء و تنافسية الاقتصاد الجزائري و رفع المستوى المعيشي للفرد الجزائري و كدا زيادة عدد المتمدرسين في قطاعي التربية و التعليم العالي (الجودي, صاطوري، 2016، صفحة 305).

من خلال ما سبق و رغم كل النتائج الايجابية الهامة المتعلقة بالقاعدة الهيكلية الاقتصادية و الاجتماعية الا ان الاقتصاد الجزائري يبقى هشا و لا يعول عليه في التنمية الشاملة حيث ان نقطة الضعف الرئيسية لأداء الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات تبقى متمثلة في القطاع الصناعي و عليه يجب وضع استراتيجية واضحة و شاملة تمكن من ازالة الاختلالات و القضاء على كل العراقيل التي تحول دون رد الاعتبار لجهاز الانتاج الوطني ليكون اكثر فعالية و تنافسية.

المحور الثالث افاق التنمية في الجزائر للفترة 2015_ 2019

من اجل مواصلة تنمية الاقتصاد الوطني تبنت الجزائر مخططا تنمويا خماسيا للفترة 2015-2016 يهدف الى تعزيز مقومات الاقتصاد و مواجهة تأثيرات الازمة المالية و سيتم توضيح محتوى هدا البرنامج و متطلبات تجسيده فيما يلي:

- **محتوى برنامج التنمية للفترة 2015_2019**

من اجل مواصلة تنمية الاقتصاد الوطني تبنت الجزائر مخططا تنمويا للفترة 2015- 2016

1- تطوير الاقتصاد الوطني

من خلال مواصلة جهود اندماج الاقتصاد الوطني في محيطه الخارجي و التخلص تدريجيا من تبعية المحروقات بانتهاج سياسة تهدف الى ترقية الاستثمار و تنويع الاقتصاد وتطوير القطاع الفلاحي وترقية قطاع السياحة ويكون هدا مرفوق بسياسة ترشيد الانفاق الحكومي

2- ترقية و تحسين الخدمة العمومية

ذلك من خلال مواصلة جهود انجاز البرنامج السكني و المحافظة على المكاسب الاجتماعية و ترقيتها مما يساهم في تحسين المستوى المعيشي بشكل دائم و ترقية مسعى التنمية المتوازنة بين مناطق البلاد.

3- تجسيد الحكامة و ترقية الديمقراطية التشاركية

في هدا المجال يهدف هدا البرنامج الى تحقيق ما يلي:

- ترسيخ ديمقراطية تشاركية بما يشجع على ترقية قنوات الحوار و الاتصال.

- تعزيز استقلالية العدالة و مكافحة كافة اشكال الآفات الاجتماعية.
- تحديث الخدمة العمومية و تحسين نوعيتها للاستجابة لطلبات المواطنين.
- العمل على اشراك المجتمع المدني في تسيير الشؤون المحلية و تجسيد مسار اللامركزية في التسيير

(الجودي, صاطوري، 2016، الصفحات 307-308).

وعليه يتضح مما سبق أن برنامج أفاق التنمية للفترة الخماسية الحالية ترمي في مجملها إلى تعزيز قدرات الاقتصاد الجزائري امام انعكاسات الازمة الاقتصادية العالمية الراهنة كما سيعطي هدا المخطط امال جديدة للتنمية المحلية و البشرية و بناء اقتصاد تنافسي و متنوع يسمح بالخروج من حلقة التبعية .

النتائج المتوصل إليها

- عدم اهتمام الدولة بالمورد البشري لا سيما في مجال التكوين و التعليم باعتباره القاعدة الاساسية في العملية الاستثمارية.
- تركيز اهتمام الدولة على الاستثمار في قطاع الصناعة و المحروقات و اهمال باقي القطاعات الاخرى.
- ضعف الجهاز الرقابي في عملية التسيير و المراقبة مع ضعف الجهاز الاداري البيروقراطي.
- تفشي بعض مظاهر البيروقراطية و عدم التخطيط السليم الناتج في كثير من الاحيان عن ضعف التكوين الذي يسمح بسرعة في معالجة قضايا التسيير.
- عدم توفر الدولة على جهاز احصائي منظم و قوي قادر على جمع و حصر الاحصائيات الدقيقة باعتبارها مورد مهم في عملية صنع القرار.
- عدم التنسيق بين مخرجات التكوين و التعليم العلمي و البحث العلمي مع التخصصات المطلوبة في سوق العمل.

خاتمة

مسار التنمية في الجزائر اكتنفه العديد من المفارقات و التناقضات التي اثرت تأثيرا سلبيا على نجاح العملية التنموية فبالرغم من الموقع الاستراتيجي الدي تتمتع به و الموارد الطبيعية الهائلة و الامكانات البشرية الضحمة الا انها لازالت قاطرتها التنموية على سكة الاقلاع لتحقيق التنمية الشاملة و هدا نتيجة لما تعانيه الجزائر من بعض الصعوبات و المشاكل من بينها

مشاكل أمنية و ما تعانيه الجزائر مع دول الجوار حيث لا يمكن تحقيق تنمية في جو يسوده الاستقرار الجزائر دولة فتية حديثة الاستقلال اضافة إلى العشرية السوداء التي عاشها المجتمع الجزائري، كذلك هناك سبب إهمال البعد الإنساني فيها لأنها في الأخير تعتبر سياسات غير نابعة من خصوصيات هذه البيئة و توجهها الحضاري و إنما تبقى نماذج مستوردة من بلدان مختلفة

في الأخير يمكن القول أن الجزائر عليها بضرورة التقدم أكثر في المجال التنموي من اجل اللحاق بركب الدول المتطورة مثلما شهده نظيرتها في دول الخليج و دلك من خلال العمل على التخطيط الاستراتيجي القائم على المعايير و الخطوات العلمية بمشاركة المجتمع و جميع المؤسسات الحكومية لإحداث تنمية مستدامة والاستفادة من التجارب الدولية في مجال التنمية و على البرامج الملائمة للبيئة، حيث يراعى ما يلي:

- التخطيط الاستراتيجي المحكم لخلق الثروة خارج نطاق المحروقات.
- التطبيق السليم للقوانين المتعلقة بمكافحة الفساد مع خلق قوانين ردعية لكل المخالفين.
- تثمين راس المال البشري باعتباره عاملا مشجعا لامتصاص التكنولوجيا مع عصرنة الصناعات من خلال استحداث مدارس تكوين متخصصة.

- انتهاج سياسة ترقية الشراكة و الخوصصة مع الحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات و مناصب الشغل و ترقية المنافسة.

- تعزيز مهمة ضبط و مراقبة الدولة قصد محاربة الغش و المضاربة و المنافسة غير المشروعة.

قائمة المراجع

- ابراهيم ناصر. (1984). *علم الاجتماع التربوي*. عمان: دار الجيل ومكتبة الرائد العلمية الطبعة الاولى.
- ابن منظور. (1990). *لسان العرب* (الإصدار ج/15). بيروت: دار صادر.
- الجودي, صاطوري. (2016). التنمية المستدامة في الجزائر، الواقع والتحديات. (مجلة الباحث، المحرر) (16).
- حامد القرنشاوي. (1978). *تساؤلات حول اقتصاديات التعليم وقضايا التنمية في الوطن العربي، ندرة التعليم و التنمية*. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.
- زرمان كريم. (جوان, 2010). التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي. (العدد السابع).
- زرنوخ ياسمينة. (2005-2006). *اشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تقييمية ,رسالة لنيل شهادة الماجستير*. الجزائر.
- زيد الدين ,سليمان مهنا. (2009). التحطيط من اجل التنمية المستدامة. *مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، 25*(العدد لاول).
- عبد اللطيف بن اشنهو. (1982). *التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط 1962-1980*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- غنيم محمد عتمان، و أحمد أو رنط محاجدة. (2007). *التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها*. عمان: دار الصفا للنشر والتوزيع ط1.

- فريدريك معتوق. (1998). *مراجعة واشراف محمد الدبس معجم العلوم الاجتماعية*. لبنان: دار الكتاب العربي.
- مصطفى ابراهيم، و وآخرون. (1990). *تحقيق مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط* (المجلد ج2). بيروت: دار الأمواج.
- يوسف سعدون. (2005). *علم الاجتماع و دراسة التغيير التنظيمي في المؤسسات الصناعية*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.